

أثر الخصخصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - حالة فندق الأوراسي

The Effect of privatization on The Financial performance on The Algerian economic institutions -Case of The Eurasian Hotel

قرمية دوفي¹

Garmia DOUFFI

أستاذ محاضر قسم " أ "

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله -الجزائر

wisale2007@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019-09-30

تاريخ القبول: 2019-09-10

تاريخ الاستلام: 2019-03-13

ملخص:

أصبحت الخصخصة في الثمانينات السمة الرئيسية في الإصلاحات الاقتصادية الدولية، والتي تهدف إلى تخفيض العبء المالي على الحكومة وإصلاح اقتصادها وتحسين أداء المؤسسات المملوكة للدولة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية بعد الخصخصة، من خلال دراسة حالة فندق الأوراسي الذي خضع للخصخصة سنة 2000، من خلال مقارنة الأداء المالي للمؤسسة قبل الخصخصة بثلاث سنوات والأداء المالي بعد الخصخصة بثلاث سنوات.

توصلنا من خلال هذا البحث أن مؤشرات الأداء المالي تحسنت بعد الخصخصة، وأوصت الدراسة بتخفيض نسب المديونية وخاصة نسبة الاقتراض.

الكلمات المفتاحية: خصخصة، أداء مالي، فندق الأوراسي.

تصنيفات JEL: G2, L33, P47

Abstract:

Since the eighties, privatization has become a major component of the global economic reforms. The main objectives of privatization consists of reducing the government's financial burden and its role in the economy, the efficiency and the performance of state owned enterprises.

This paper examines a conceptual framework for analyzing the impact of privatization on the financial performance of Algerian enterprises after privatization, By examining the status of the Eurasian hotel, which was privatized in 2000, by comparing the financial performance of the institution before the privatization of three years and the financial performance after the privatization of three.

In this research, we found that the financial performance indicators improved after privatization. The study recommended reducing debt ratios, especially the borrowing ratio

keyword : Privatization, Financial Performance, Hotel Eurasia.

JEL classification codes: G2, L33, P47

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي تطورات وتغيرات متلاحقة من أهم سماتها البحث عن دور جديد للدولة في الحياة الاقتصادية وذلك بطرح رؤية أكثر جدية لمفهوم إقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية، وفي هذا الإطار برزت الخصوصية كسياسة معبرة عن هذه الرؤية.

تعتبر الخصوصية من المصطلحات الحديثة التي أثار اهتمام الكثير من الدول من أجل تبنيها على اعتبارها بديل يهدف إلى تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة، ونجاحها لا يعتمد على قيمة عوائد الخصوصية الناتجة عن البيع فقط، وإنما يرتبط بتحقيق المؤسسات التي تم خوصنتها لأداء مالي أفضل مما كانت عليه على اعتبار هذا الأخير المرآة العاكسة لنجاحها.

طرح الإشكالية:

دفعت المشاكل التي عانى منها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه، ومن بين هذه الشروط تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني ومنها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة المنتهجة نحو اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحسين الأداء المالي لمؤسساتها، ورفع كفاءتها الإنتاجية والتقليل من هيمنة واحتكار القطاع العام.

لذا تناول البحث أثر الخصوصية على الأداء المالي لمؤسسة من المؤسسات الاقتصادية التي تم خوصنتها في الجزائر، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يوجد أثر للخصوصية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر للخصوصية على ربحية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل يوجد أثر للخصوصية على سيولة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل يوجد أثر للخصوصية على مديونية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل يوجد أثر للخصوصية على نشاط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية:

" لا يوجد أثر للخصوصية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر للخصوصية على سيولة المؤسسات الاقتصادية.
- لا يوجد أثر للخصوصية على ربحية المؤسسات الاقتصادية.
- لا يوجد أثر للخصوصية على مديونية المؤسسات الاقتصادية.
- لا يوجد أثر للخصوصية على نشاط المؤسسات الاقتصادية.

أهمية البحث: تبرز أهمية الموضوع في كون الخصوصية إحدى أهم أساليب الإصلاح الاقتصادي التي تطبق على مستوى المؤسسات، والتي يعتبرها العديد من الدول السبيل للخروج من العديد من المشاكل التي يواجهها القطاع العام، كما تظهر أهمية هذا البحث في معرفة الأثر المالي الذي ينجم عن تطبيقها. **المنهج المتبع:** من أجل فهم الظاهرة والإلمام بمختلف الجوانب المحيطة بها اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، وحتى يتسنى لنا الوصول لعرض نتائج البحث قمنا بمقارنة الأداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل الخصوصية بأدائه بعد الخصوصية وذلك بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة. **الدراسات السابقة:**

- كسري مسعود، خصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004-2005، تناول من خلالها تجارب الخصوصية في الجزائر والمشاكل التي تترتب عن هذه العملية.

- نفيسة حجاج، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، حاولت الباحثة معرفة أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة، حيث اختارت مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة كعينة للدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن تقنية البيع للعاملين ينتج عنها في البداية مؤسسات مخصصة مثقلة بالديون كما أن هذه التقنية تسمح بالتحسن الجزئي في مستوى الأداء المالي.

- حنان عمراني، خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، تناولت الباحثة أسباب تأخر عملية خصوصية المؤسسات العمومية في الجزائر، وأرجعت أسبابها إلى ضعف الطلب الفعال، البيئة الاقتصادية، تعدد التشريعات، بالإضافة إلى أسباب أخرى كإعدام الشفافية، ثقل المنظومة الجزائرية، والبيروقراطية.

وتعتبر دراستنا هذه حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، ومحطة جديدة تسند إليها البحوث اللاحقة، وما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة هو أنها سلطت الضوء على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تمت خصوصيتها عن طريقة تقنية الاكتتاب العام، وأثر هذه العملية على الأداء المالي لهذه المؤسسة.

I. الإطار النظري للأداء المالي

1.1 مفهوم الأداء المالي وأهميته

يعرف الأداء المالي على أنه "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد في الاستخدامات قصيرة وطويلة الأجل، من أجل تكوين الثروة وتحقيق الأهداف المرجوة"¹، أو أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة، أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"²، وهو "مدى قدرة المؤسسة على تحقيق هامش أمان يبعدها عن العسر المالي"³، ويمكن تلخيص أهمية الأداء المالي في النقاط التالية:⁴

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته؛
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

2.I مؤشرات قياس الأداء المالي

1.2.I نسب السيولة

تعرف السيولة على أنها "مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها تجاه الغير في مواعيد استحقاقها، وذلك من خلال قدرتها على تحويل الأصول المتداولة إلى نقد بسرعة"⁵، وفيما يلي مؤشرات:

1.1.2.I نسب التداول: تقيس هذه النسبة مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية، حيث تبين عدد المرات التي تزيد فيها الأصول المتداولة عن الالتزامات الجارية، وتحسب النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات الجارية}}$$

فكلما كانت هذه النسبة عالية، دل ذلك على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون صعوبة.⁶

2.1.2.I نسبة السيولة السريعة: تسمى أيضا بالاختبار القاطع، هذه النسبة توضح قدرة المؤسسة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة ما عدا المخزون، لذا فهي مؤشر لقدرة الاستمرار، وتقاس بالعلاقة التالية:⁷

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{المطلوبات الجارية}}$$

3.1.2.I نسبة السيولة النقدية: هي عبارة عن نسبة عنصر النقدية والعناصر شبه النقدية إلى الالتزامات المتداولة وهي تعتبر من النسب الأكثر تشدداً، لأنها تأخذ بالاعتبار المدينين والمخزون السلعي، وتقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريباً لأي نقص في قيمتها عند التصفية، وهذه النسبة تبين مقدرة المشروع النقدية على الوفاء بالديون قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} - \frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{الالتزامات الجارية}}$$

إذا كانت هذه النسبة مساوية أو تزيد عن الواحد يكون ذلك مؤشراً على إفراط المؤسسة في توفير السيولة، إذ يعني أن المؤسسة تحتفظ بأصول سائلة أو تزيد عما عليها من الالتزامات قصيرة الأجل.⁸

2.2.I نسب الربحية

تعرف الربحية على أنها "العلاقة بين أرباح الشركات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها"⁹، وفيما يلي مؤشرات:

1.2.2.I صافي الربح على المبيعات: أي نسبة العائد على المبيعات وهي تظهر مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة من صافي المبيعات، وارتفاعها يدل على الأداء الجيد للمؤسسة في مجمل نشاطها،¹⁰ ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي الربح على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

2.2.2.I هامش ربح العمليات: تشبه النسبة الأولى لكنها تختلف عنها في أنه يتم حساب ربح المؤسسة على أساس الربح من العمليات الأساسية، بحيث لا يشمل الربح أي إيرادات غير عادية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش ربح العمليات} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

3.2.2.I معدل العائد على الأصول: توضح هذه النسبة مدى الكفاءة في استخدام الأصول أو بمعنى آخر الربح العائد من الاستثمار في الأصول، ويقاس ذلك العائد مدى فعالية مجموع الأصول والذي يعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تحقق من تلك الأصول، ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية:¹¹

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا إيجابيا، ويجب أن لا تنخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل، لأن ذلك يعتبر مؤشرا سلبيا، ولا يمكن الحكم عليها إلا من خلال المقارنة مع النسبة ذاتها للمؤسسات المماثلة أو القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة.¹²

4.2.2.I معدل العائد على حقوق الملكية: تقيس معدل العائد على أموال أصحاب المشروع المستثمرة في المؤسسة، فهو يبين معدل العائد على استثمار أموال الملاك وتحسب بالعلاقة التالية:¹³

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك إيجابيا وتهم مالكي الشركة لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم بالنتيجة، ومن الطبيعي أن يكون معدل العائد على حقوق الملكية أكبر من معدل العائد على أموال المستثمر.¹⁴

3.2.I نسب النشاط

تقيس نسب النشاط مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات، أو بعبارة أخرى مدى فعالية استخدام الموارد المالية داخل المؤسسة، حيث تعتبر إدارة المؤسسة وحملتها أسهمها من أكثر المهتمين بهذه المجموعة من النسب وهناك عدة مقاييس للنشاط أهمها:

1.3.2.I معدل دوران المخزون: وهي تظهر سرعة حركة المخزون في المؤسسة وكلما ارتفع معدل الدوران كان مؤشرا إيجابيا، مع الأخذ في الاعتبار أن معدل الدوران يختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة من حيث كونها تعمل في مجال تجاري أو صناعي أو خدماتي، ويتم احتسابه وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

2.3.2.I معدل دوران المدينين: ويمثل هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها حيث أن فترة الائتمان الممنوحة للعملاء ومعدل الدوران يتعلقان بالسيولة التي تتوفر للمؤسسة، وكلما ارتفع معدل دوران المخزون، كان ذلك مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، ويدل على أن المؤسسة تقوم بتحصيل ديونها بالسرعة الممكنة وبكفاءة عالية، وبحسب كما يلي: ¹⁵

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط رصيد المدينين}}$$

3.3.2.I معدل دوران الدائنين: وهذا المعدل يظهر الفترة التي يمنحها الدائنون للمؤسسة لتسديد مستحقاتهم، ومقارنتها مع معدل دوران المدينين، فإذا كانت الفترة الممنوحة من الدائنين أكبر من الفترة الممنوحة للمدينين كان هذا مؤشرا إيجابيا على كافة المؤسسة ويتم حسابه كما يلي: ¹⁶

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل دوران الدائنين}}$$

4.3.2.I معدل دوران الأصول: وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة إدارة الشركة في مجال استثمار مواردها المالية في الأصول، فإذا كانت هذه النسبة متناقصة على مدار فترة زمنية معينة يمكن اعتبار ذلك مؤشرا إلى أن استثمارات الشركة في هذه الأصول أكبر مما يجب، أما إذا كانت متزايدة فهو مؤشر إلى أن إدارة الشركة تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة متزايدة، ويمكن حسابها كالتالي: ¹⁷

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

4.2.I نسب المديونية

تعرف نسب المديونية على أنها مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضين بهذه النسب، وهناك عدة مقاييس للمديونية نوجز أهمها:

1.4.2.I نسبة الاقتراض: تقاس عادة بإجمالي الاقتراض إلى حقوق الملكية حيث يقصد بالاقتراض كل من القروض طويلة الأجل والإيجار الرأسمالي، أما حقوق الملكية فتشير إلى رأس المال والاحتياطات الرأسمالية والإرادية والأرباح المحتجزة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاقتراض} = \frac{\text{إجمالي الاقتراض}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

حيث أن انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية.¹⁸

2.4.2.I نسبة تغطية الفوائد: تستخدم لقياس مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها من فوائد وأقساط، وهي تبين إلى أي مدى يمكن لأرباح المؤسسة أن تنخفض ولا يزال باستطاعتها خدمة ديونها، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{الربح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{الفوائد}}$$

إن مدى استقرار هذه النسبة لفترات متتالية يمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة بسهولة وبفائدة أقل.¹⁹

3.4.2.I نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية: تبين هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال التي يقدمها أصحاب المشروع ومقدار الأموال التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

ارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67% قد يكون مؤشر لاقترب الخطر ومؤشر على اضطراب المؤسسة وزيادة الاعتماد على المصادر قصيرة الأجل، بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل.²⁰

4.4.2.I نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية: تظهر هذه النسبة العلاقة بين الأصول الثابتة وحقوق الملكية، وتساعد المؤسسة على تحديد نوع التمويل اللازم استخدامه في المستقبل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

كلما كانت هذه النسبة عالية دل ذلك على أن المؤسسة في حاجة إلى زيادة رأس المال، أو احتجاز جزء من الأرباح وإضافتها إلى رأس المال.

II. الإطار النظري للخصوصية

II. 1 مفهوم الخصوصية

إن مفهوم الخصوصية بشكلها الحالي يعتبر من المفاهيم الحديثة التي برزت في الأدبيات الاقتصادية حيث ظهرت كلمة Privatization والتي كانت من أكثر المصطلحات الشائعة في التاريخ الحديث، والملاحظ أن هذه الكلمة باللغة الإنجليزية لا يوجد لها كلمة مرادفة باللغة العربية، ومن

المصطلحات التي اتصلت كمرادف لهذه الكلمة هي: التخاصية، الخصخصة، الخوصصة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعاريف متعددة حاولت تحديد معنى الخوصصة نذكر منها:

II. 1.1 المفهوم الضيق: تعرف الخوصصة على أنها " العملية التي تتحول فيها الشركات والمؤسسات الإنتاجية التي تملكها الحكومة إلى القطاع الخاص، وتهدف الخوصصة إلى تطبيق مبادئ السوق الحرة في تحديد التغيرات الاقتصادية واتجاهاتها المختلفة ضمن اقتصاد معين " .²¹

II. 2.1 المفهوم الواسع: تعرف على أنها " أي سلوك يهدف إلى زيادة دور القطاع الخاص في ممارسة أنشطة الدولة " ²²

وهي " مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد أكثر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة".²³

وهي " أي تحويل للملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى الخاص بشرط أن تتحقق السيطرة الكاملة للقطاع الخاص، والتي لا تتحقق في الغالب إلا بالانتقال الفعلي لملكية الأغلبية إلى القطاع الخاص " .²⁴

وكتعريف شامل للخوصصة فهي "عملية تحويل كلي أو جزئي للقطاع العام بالقطاع الخاص، بهدف تحقيق أهداف التنمية والعدالة " .

II. 2 دوافع الخوصصة

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تبني سياسة الخوصصة وانتهاجها نذكر منها:

II. 1.2 الدافع الاقتصادي: إن القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام في إدارته للمؤسسات مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولعل القطاع الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد المالية وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة، وخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار وتوفير قناة وطنية للتمويل، وفي هذا الصميم تحويل ملكية المؤسسات إلى القطاع الخاص يزيل عن كاهل الدولة عبئ خسائر تلك المؤسسات مما يسمح لها بتركيز جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية أخرى.²⁵

II. 2.2 الدافع المالي: من خلال تخفيض الإنفاق العام على الدولة والتخلص من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها، والتخلص من التدفق الخارج في صورة قروض.²⁶

II. 3.2 الدافع السياسي والقانوني: يتميز القطاع الخاص عن القطاع العام بأنه أقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم، ولأسباب سياسية يمكن أن تحتفظ الدولة لنفسها بسهم رئيسي يسمى السهم الذهبي يعطيها الحق في مراجعة قرارات مجلس إدارة الشركة المخوصصة، حتى تضمن بذلك حقوق المستهلكين والعمال والمجتمع، وبعد تخلي الدولة عن معظم الأنشطة الاقتصادية تتفرغ للاهتمام بأمور الدفاع والأمن والصحة... إلخ.²⁷

II. 4.2 الدافع الاجتماعي: من خلال إيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل، كما تؤدي الخصوصية إلى القضاء على الإهمال والتلاعب الاجتماعي والمحسوبية والتغاضي عن محاسبة المخطين والرشوة ... الخ.²⁸

II. 3 طرق الخصوصية

وهذه الطرق نوعان الطرق التي تنهي الملكية والطرق التي لا تنهي الملكية سوف نعرضها فيما يلي:

II. 1.3 الطرق التي لا تنهي الملكية

II. 1.1.3 عقد الإدارة: هو اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عمومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، وفي هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية، وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها وبالإمكان ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها، كما تبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن اتفاقيات التشغيل والاستثمار، وتستخدم هذه الطريقة في حالات تريد فيها الدولة تنشيط شركات خاسرة، وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الشركات.

II. 2.1.3 التاجير: تتيح عقود التاجير استثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص لقاء رسوم أو أجور محددة من قبل الدولة، وفي هذه الحالة قد يطالب المستأجر تخفيض عدد العاملين وتغيير عناصر الإدارة العامة حسب رغبته، كما تأخذ عملية التاجير طابع التاجير التمويلي وهو يسمح للمستثمر بإدارة واستثمار المشروع لمدة زمنية محددة وبعد ذلك تعود ملكيته للدولة.²⁹

II. 3.1.3 الامتياز: عندما تمنح الدولة امتيازاً فإنها تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة أي الشركة الخاصة، وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التاجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز، وترجع الأصول إلى القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز التي عادة ما تتراوح بين 15 و 30 سنة، ونكمن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة في أن صاحب الامتياز يبقى المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة.³⁰

II. 2.3 الطرق التي تنهي الملكية

II. 1.2.3 البيع المباشر: تعتبر طريقة البيع المباشر أكثر الطرق استخداماً على المستوى الدولي، وقد تأخذ طريقة البيع المباشر أشكالاً مختلفة، فهناك البيع المباشر من خلال طلب عروض أو مزاد علني أو لمستثمر استراتيجي، مما يعني أن العنصر المشترك لمختلف أشكال البيع المباشر هو عدم وجود وسطاء بين الدولة والمشتري.

II. 2.2.3 بيع الأسهم في أسواق المال: يقصد بها طرح الدولة لكل أو جزء من رأسمال المؤسسة العمومية في أسواق الأوراق المالية، ويتطلب ذلك تقييم المؤسسة والوقوف على مركزها المالي، وهي تسمح بتنشيط وتطوير سوق الأوراق المالية في الدولة من خلال زيادة عدد الأسهم المتداولة.³¹

II.3.2.3 **البيع للعاملين بالإدارة:** وهي التخلي عن المؤسسة لعمالها أو مسيرها أو لهما معا، وهي طريقة محفزة لعملية الخصخصة، ولكن قد تواجه هذه العملية صعوبة تكمن في عدم قدرة العاملين على شراء أسهم الشركة، إذ لابد من حصول العاملين على ائتمان كشرط لشراء أسهم الشركة.³²

II.3.2.4 **نظام القسائم (الكوبونات):** يقوم على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين، وتأخذ هذه الكوبونات شكل شهادة يمكن لأصحابها تحويلها إلى أسهم في شركات القطاع الخاص من خلال المزاد العلني، وتقدم الدولة هذه القسائم إما مجانا وإما بدفع رسوم رمزية لتغطية التكاليف الإدارية الخاصة بإدارة البرنامج.³³

II.4 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة:

II.4.1 الآثار الاقتصادية للخصخصة

II.4.1.1 **أثر الخصخصة على السياسة المالية والنقدية:** فتأثيرها على السياسة النقدية يظهر في تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث يصعب تطبيق الخصخصة دون وجود سوق نشط، ولا يمكن تنشيط السوق دون وجود مشروعات خاصة تطرح أسهمها فيها، أما في السياسة المالية فالخصخصة تؤدي إلى ترشيد النفقات العامة عن طريق إلغاء الدعم المقرر للمشروعات العامة، وزيادة الإيرادات نتيجة زيادة حصيلته من الضرائب، كما للخصخصة آثار على الضرائب المباشرة مما يترتب عنها زيادة الحصيلته الضريبية الممولة للميزانية العامة للدولة، أما الضرائب غير المباشرة فتزداد حصيلتها بعد الخصخصة بسبب الإنعاش الاقتصادي وزيادة الدخل التي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة حجم المبيعات.³⁴

II.4.1.2 **أثر الخصخصة على مديونية الدولة:** من خلال التخفيف من قيمة ديون الدولة، وهذا نتيجة لما كانت تتحمله من أعباء المشروعات العامة عن طريق الدعم الذي كانت تقدمه، وهو ما كان يستدعي عقد القروض الداخلية في شكل أذونات الخزينة وسندات، وكذا الإقراض من الخارج لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، وتسمح الخصخصة بالتقليل من عملية الإقراض، وهو ما يؤدي إلى انخفاض المديونية وكنتيجة لذلك تحسن في ميزانية الدولة.

II.4.1.3 **أثر الخصخصة على ميزان المدفوعات:** التحسن في ميزان المدفوعات يتم برفع الكفاءة وتخصيص الموارد المتاحة وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، مع تحسين شروط التبادل التجاري ورفع نسبة تغطية الصادرات للواردات، مع العمل على زيادة حصيلته من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى تخفيض الديون الخارجية وأعبائها.

II.4.1.4 **آثار الخصخصة على الكفاءة الإنتاجية:** تعمل الخصخصة على رفع الكفاءة من خلال زيادة المنافسة بين المؤسسات والتخلص من العناصر المقلصة للاستثمارات وعدم الكفاءة، كما تؤدي إلى توليد الحافز على التجديد وتحرير النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الوطني وتحسين نوعية الإنتاج وتخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة عرض السلع والخدمات.³⁵

II.4.2 الأثار الاجتماعية للخصخصة

II.4.2.1 العدالة الاجتماعية والخصخصة: وأهم العوامل التي تزيد من العدالة الاجتماعية هي أن الخصخصة تعطي فرصة للطبقة العاملة المساهمة في العملية الإنتاجية، وهو ما يبعث الحافز إلى المزيد من الثروة، والزيادة في الإنتاج مما يحسن وضع الأفراد والاقتصاد الوطني، وتخلق نوعا من التقارب بين الطبقة العاملة والملاك، أما أثارها السلبية فتتمثل في إلغاء جميع أنواع الدعم السلعي مما يؤثر على المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة في المجتمع، كما تؤدي إلى سيطرة القطاع الخاص بشكل كلي على النشاط الاقتصادي، واتساع التفاوت في الدخل والثروات واتساع نطاق الفقر والمرض والجهل، والتقليل من إنتاج السلع الاجتماعية.³⁶

II.4.2.2 أثر الخصخصة على البطالة: يترتب عن الخصخصة فقدان بعض الأفراد لوظائفهم والاستغناء عن الكثير منهم ومن كانوا يمثلون بطالة مقنعة في المؤسسات العمومية، حيث أن صاحب العمل الخاص لن يقبل هذا الوضع بأي حال من الأحوال نظرا لأنه يبحث عن أعلى عائد ممكن من وراء استثمار أمواله، ومن ثم لن يقبل إلا العامل الذي تكون المؤسسة في حاجة ماسة إليه، في ظل هذا الوضع سيتم الاستغناء عن الكثير من العمالة الزائدة.³⁷

III. أثر الخصخصة على الأداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي

III.1 مسار الخصخصة في الجزائر:

بالرغم من أن القانون الصادر في 26 أوت 1995 نص على خصخصة المؤسسات العمومية في الجزائر، إلا أنه على امتداد أربع سنوات لم يكن هناك تطبيق فعلي لهذه السياسة، وأول قطاع مستته هو قطاع السياحة، حيث عرضت الجزائر قائمة تضم خمسة فنادق للخصخصة، وذلك بغرض تشجيع المستثمرين الخواص وتسريع وتيرة الاستثمار في هذا المجال، ولكن نظرا لعدم وجود تسهيلات لم يتقدم أي مستثمر لاقتناء هذه الفنادق، لذا قامت الدولة بإعادة النظر في القانون الخاص بالخصخصة لعام 1996، حيث تضمن إمكانية الدفع بالتقسيط الذي حدد نسبة 30% من سعر التنازل يدفع عند إبرام عقد التنازل، هذا ما أدى إلى إعلان خصخصة 26 مؤسسة، وتسريع وتيرة الخصخصة في الجزائر اقترح البنك العالمي للخصخصة الجماهيرية تسهيلات، إلا أنه ورغم التسهيلات المقدمة لم يكن هناك تطبيق فعلي للخصخصة في الجزائر، ويرجع ذلك إلى غياب بورصة القيم المنقولة، باعتبارها المكان الوحيد الذي يتم فيه بيع الأسهم الاقتصادية، وكذا غياب الهيئات المشرفة على تنفيذ عمليات الخصخصة.³⁸

وعلى هذا الأساس تم تحديد الهيئات المسؤولة عن الخصخصة في الجزائر، وهي المجلس الوطني لمساهمات الدولة، وهو مكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة العمومية وتوجيهها، ويتولى رئاسته رئيس الحكومة ومجلس الخصخصة يوضع هذا المجلس تحت سلطة الهيئة المكلفة بالخصخصة، ويكلف بتنفيذ برنامج الخصخصة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به، كما يدرس العروض ويعد تقريرا عن العرض المقبول الذي يرسل إلى الهيئة وغيرها من المهام، أما الهيئة الثالثة هي لجنة مراقبة عمليات

الخصوصة، حيث تجتمع بمجرد استلامها الملفات التي يرسلها مجلس الخصوصية، أما الهيئة الرابعة والأخيرة هي الهيئة المكلفة بتنفيذ الخصوصية، وتقوم بتنفيذ البرامج التي صادقت عليها الحكومة، وكذا تحافظ على الصلة الوثيقة بين الهيئات المعنية بعملية الخصوصية، وحتى ينفذ هذا البرنامج على أحسن وجه من الضرورة وجود هيئة مشرفة على عمليات الخصوصية وتتمتع بالاستقلال المالي.³⁹

وعند تقييم حصيلة برنامج الخصوصية من 1998 إلى أوت 2001 حيث كانت الحصيلة مخيبة، حيث تم القيام ببعض العمليات كالعرض في البورصة للمؤسسات العمومية من خلال فتح رأس المال بنسبة 20% لشركة تسيير فندق الأوراسي، رياض سطيف، وصيدال، أما من 2001 إلى 2002 ووفقا لقوانين الخصوصية الجديدة الأمر 04/01 الصادر يوم 20 أوت 2001 ظهر تخلي أكثر من طرف الدولة لصالح المزيد من عمليات الخصوصية التي تشمل كل الشركات باستثناء سونطراك.

هذا التشريع الجديد يبدو كأنه أعطى بعضا من الديناميكية لمسار الخصوصية، والأرقام التي نشرت من طرف وزارة المساهمة المكلفة بالعملية، أشارت إلى بعض التقدم الذي يستحق التوقف عنده 1270 شركة معنية بالخصوصة منها 459 مؤسسة عمومية و 713 فرع، ويتعلق الأمر أساسا بمؤسسات متوسطة وأغلبها صغيرة، و 145 مؤسسة كبيرة، أما من 2003 إلى 2007 عرفت عملية الخصوصية قفزة نوعية تمثلت في بيع الأسهم بالمضاربة، تحويل ديون المؤسسات إلى أسهم ونتج عن هذه العملية عرض حوالي 674 مؤسسة عمومية اقتصادية منها 28 مؤسسة تسيير المساهمات، 8 مجتمعات صناعية و 320 مؤسسة دخلت مباشرة في عملية الخصوصية بعد تسوية وضعيتها القانونية.⁴⁰

III.2. تقديم مؤسسة تسيير فندق الأوراسي

تعتبر مؤسسة تسيير فندق الأوراسي من المؤسسات الرائدة في قطاع الخدمات السياحية، وهي مؤسسة فندقية من خمسة نجوم، تم تدشينها وفتح أبوابها للزبائن بتاريخ 2 ماي 1975، وتمثل جزءا من تراث مؤسسات وطنية وهي صوناتور ثم ألتور، وأخيرا الديوان الوطني للمؤتمرات والمحاضرات (oncc). وفي ظل إعادة الهيكلة التنظيمية للفندق سنة 1983 تم تحويله إلى شركة اشتراكية، وفي سنة 1991 تم تغيير وضعيته القانونية ليتحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية أي مؤسسة ذات أسهم برأس مال اجتماعي يقدر بـ 40 مليون دينار جزائري.

وبموجب المرسوم 95-25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية تم تحويل ملكية المؤسسة إلى الشركة القابضة للخدمات، كما قامت هذه الأخيرة برفع رأسمالها إلى 1,5 مليار دينار جزائري في إطار دعم قدراتها المالية، ولتنفيذ برنامج الخصوصية المسطرة من طرف الدولة والرامي لتنشيط بورصة الجزائر تقرر في 1999 طرح جزء من رأسمال المؤسسة (بنسبة 20%) للاكتتاب العام، وهو ما يعادل مليون سهم بقيمة اسمية 250 دج، وتمت خوصصتها سنة 2000 أي أنها من أوائل المؤسسات التي خضعت للخصوصة،⁴¹ لذلك وقع اختيارنا عليها لتحليل أدائها المالي قبل وعد الخصوصية.

III.3 تحليل مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخصوصية

بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة قمنا بحساب وتحليل مؤشرات أداء المؤسسة والتي سيتم تناولها

فيما يلي:

III.3.1 تحليل نسب السيولة في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخصوصية

الجدول التالي يلخص نسب السيولة في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخصوصية، والتي

حسبت بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (01): نسب السيولة في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخصوصية

متوسط بعد	بعد الخصوصية			متوسط قبل	قبل الخصوصية			نسب السيولة
	2003	2002	2001		1999	1998	1997	
1.62	1.78	1.61	1.47	1.35	1.25	1.55	1.25	نسبة التداول
1.45	1.61	1.46	1.28	1.23	1.13	1.44	1.12	نسبة السيولة النقدية
0.353	0.26	0.45	0.35	0.236	0.09	0.37	0.25	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

يمكن ملاحظة أن معظم نسب السيولة في المؤسسة قد حققت ارتفاعا بعد الخصوصية، حيث شهدت نسبة التداول ارتفاعا طفيفا بعد تطبيق الخصوصية، حيث قدر متوسط النسبة قبل الخصوصية بـ 1.35 في حين قدر متوسطها بعد الخصوصية بـ 1.62، وهذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهو يدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب خلال هذه السنوات، ولكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة يعني أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة وهو ما يجعلها تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية العجز، وقدر متوسط نسبة السيولة النقدية بـ 1.23 قبل الخصوصية في حين قدر بـ 1.45 بعد الخصوصية، وارتفاع النسبة عن الواحد مؤشرا على إفراط المؤسسة في توفير السيولة، إذ يعني أن المؤسسة تحتفظ بأصول سائلة أو تزيد عما عليها من الالتزامات قصيرة الأجل، ونلاحظ أن السيولة السريعة أقل من الواحد وهي نسبة غير مقبولة، مما يعني أنه من غير الممكن للمؤسسة الوفاء بالتزاماتها الجارية دون اللجوء لاستخدام عنصر الأصول المتداولة الأقل سيولة كالمخزون السلعي، أي أنه رغم التحسن في هذه النسب إلا أن المؤسسة وبشكل عام لا تتميز بدرجة سيولة مرضية.

III.3.2 تحليل نسب الربحية في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخصوصية

الجدول التالي يلخص نسب الربحية في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخصوصية والتي

حسبت بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (02): نسب الربحية في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخصخصة

متوسط بعد	بعد الخصخصة			متوسط قبل	قبل الخصخصة			نسب الربحية
	2003	2002	2001		1999	1998	1997	
0.41	0.5	0.42	0.33	0.26	0.29	0.36	0.13	صافي الربح على المبيعات دج
0.056	0.06	0.06	0.05	0.036	0.04	0.05	0.02	معدل العائد على الأصول
0.116	0.13	0.12	0.1	0.076	0.09	0.1	0.04	معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه كان للخصخصة أثر إيجابي على جميع مؤشرات الربحية وهذا ما يعني وجود تحسن في مستوى الأداء العام للمؤسسة، بحيث ارتفع صافي الربح على المبيعات ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بعد الخصخصة، وهذا الارتفاع يعد دليل على كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية (رغم الارتفاع في هذه النسب إلا أنها غير مرضية)، فلقد قدر متوسط معدل العائد على الأصول قبل الخصخصة بـ 0.036 أي كل 1 دج تستثمره المؤسسة يولد 0.036 دج من النتيجة الصافية فقط، أما بعد الخصخصة أصبح الدينار الذي تستثمره المؤسسة يعطيها 0.056 دج من النتيجة الصافية وهذا دليل على التحسن، إلا أن النسبة أقل من الواحد أي أنها غير مرضية.

III. 3.3 تحليل نسب المديونية في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخصخصة

الجدول التالي يلخص نسب المديونية في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخصخصة والتي

حسبت بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (03): نسب المديونية في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخصخصة

متوسط بعد	بعد الخصخصة			متوسط قبل	قبل الخصخصة			نسب المديونية
	2003	2002	2001		1999	1998	1997	
1.076	1.05	1.09	1.09	0.733	1.07	1.01	0.12	نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية
0.59	0.55	0.58	0.64	0.653	0.63	0.66	0.67	نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية
2.076	2.05	2.09	2.09	1.766	2.07	2.01	1.22	نسبة الاقتراض
0.52	0.52	0.52	0.52	0.516	0.52	0.50	0.53	نسبة تغطية الفوائد

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

يمكن ملاحظة أن المؤسسة قد حافظت على نسب المديونية قريبة من نسبتها قبل الخصخصة مع وجود تحسن طفيف في بعضها، مع زيادة نسبة الاقتراض بعد الخصخصة.

ملاحظة: لم نقم بحساب نسب النشاط لعدم توفر البيانات الخاصة بهذه النسب. وكخلاصة لما سبق فإن للخصخصة أثر على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، فلقد ارتفعت نسب السيولة والربحية بعد الخصخصة (ارتفاعا طفيفا)، وحافظت نسب المديونية على نفس المستوى، ويمكن إرجاع ذلك إلى صغر فترة الدراسة (ثلاث سنوات قبل وبعد)، إضافة إلى صغر نسبة الاكتتاب العام لهذه المؤسسة حيث تمثلت في 20% فقط، هذا ما يدل على أن القطاع العام لا يزال مسيطرا عليها بنسبة كبيرة.

خاتمة:

عرفت الخصخصة طريقها من الدول الصناعية المتطورة إلى الدول النامية نتيجة عولمة الاقتصاد وضرورة مواكبة التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من أن الخصخصة تعتبر الأداة الفعالة والمرجوة من أجل تحسين أداء المؤسسات، ورفع كفاءة الاقتصاد ككل لكنها ليست هي الحل لكافة مشاكل الدول النامية، إذ ينبغي أن يواكبها تغيير جذري في بيئة الأعمال من خلال تحسين كفاءة المؤسسات، حيث أن الدول لم تطبق الخصخصة مباشرة وإنما قامت بإعداد وتهيأت بيئتها جيدا، وتوفير كل الظروف المناسبة لتطبيق هذا البرنامج، واستخدام تقنيات الخصخصة الملائمة للبيئة الاقتصادية حتى تضمن نجاعة هذه السياسة.

والجزائر من بين الدول التي تبنت الخصخصة خلال التسعينات، حيث تناولت دراستنا عينة من أولى المؤسسات التي خضعت للخصخصة وهي مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، ويمكن تلخيص نتائج البحث فيما يلي:

- نتائج البحث:

- الخصخصة أسلوب من أساليب الإصلاح الاقتصادي انتهجته الجزائر و وضعت موضع التنفيذ سنة 1995 خلال الأمر 22/95 والمتعلق بخصخصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- الأداء المالي من المفاهيم التي تعتمد عليها المؤسسات بدرجة كبيرة لمعرفة وضعيتها المالية، وذلك من خلال النسب والمؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي المؤسسة؛
- شهدت نسب السيولة في المؤسسة محل الدراسة ارتفاعا بعد الخصخصة، حيث شهدت نسبة التداول ارتفاعا طفيفا بعد تطبيق الخصخصة، وهذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وارتفاع نسبة السيولة النقدية بعد الخصخصة عن الواحد مؤشرا على إفراط المؤسسة في توفير السيولة، كما أن نسبة السيولة السريعة أقل من الواحد أي عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، أي أنه رغم التحسن في هذه النسب إلا أن المؤسسة وبشكل عام لا تتميز بدرجة سيولة مرضية؛
- شهدت نسب الربحية في المؤسسة محل الدراسة تحسنا بعد الخصخصة، أي أن للخصخصة أثر إيجابي على جميع مؤشرات الربحية وهذا ما يعني وجود تحسن في مستوى الأداء العام للمؤسسة، بحيث ارتفع

صافي الربح على المبيعات ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بعد الخصصة، وهذا الارتفاع يعد دليل على كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية (رغم الارتفاع في هذه النسب إلا أنها غير مرضية)؛

- حافظت المؤسسة محل الدراسة على نسب المديونية قريبة من نسبتها قبل الخصصة مع وجود تحسن طفيف في بعضها، مع زيادة نسبة الاقتراض بعد الخصصة.

- وكخلاصة لما سبق فإن للخصصة أثر على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، فلقد ارتفعت نسب السيولة والربحية بعد الخصصة (ارتفاعا طفيفا)، وحافظت نسب المديونية على نفس المستوى، ويمكن إرجاع ذلك إلى صغر فترة الدراسة (ثلاث سنوات قبل وبعد)، إضافة إلى صغر نسبة الاكتتاب العام لهذه المؤسسة حيث تمثلت في 20% فقط، هذا ما يدل على أن القطاع العام لا يزال مسيطرا عليها بنسبة كبيرة.

- اختبار الفرضيات:

- من خلال النتيجة الثالثة نثبت خطأ الفرضية الأولى، أي أنه يوجد أثر للخصصة على سيولة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (فندق الأوراسي كعينة)، فلقد شهدت نسب السيولة ارتفاعا بعد الخصصة.

- من خلال النتيجة الرابعة نثبت خطأ الفرضية الثانية، أي أنه يوجد أثر للخصصة على ربحية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (فندق الأوراسي كعينة)، فلقد شهدت نسب الربحية ارتفاعا بعد الخصصة.

- من خلال النتيجة الخامسة نثبت صحة الفرضية الثالثة، أي أنه لا يوجد أثر للخصصة على مديونية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (فندق الأوراسي كعينة)، فلقد حافظت المؤسسة على نسب المديونية قريبة من نسبتها قبل الخصصة مع وجود تحسن طفيف في بعضها، مع زيادة نسبة الاقتراض.

- التوصيات:

- على الدولة أن تقوم بتوفير بيئة مناسبة يصلح فيها تطبيق برنامج الخصصة بما يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية الراهنة؛

- ضرورة الاهتمام بالسياسات الإشهارية للترويج لأهمية برنامج الخصصة؛

- ضرورة أن توسع الدولة الجزائرية في عمليات الخصصة على مستوى المؤسسات المالية والبنوك؛

- على الدولة أن تقدم دعم للمؤسسات التي تمت خصصتها في بداية نشاطها من خلال التحفيزات والإعفاءات الجبائية؛

- ضرورة المراقبة الدائمة من طرف الدولة على المؤسسات المخصصة بشكل لا يعيق ممارسة نشاطها حتى تضمن تحسين مستويات أدائها والمحافظة عليها وتجنب وقوعها في الإفلاس؛

- يجب على الدولة أن تقوم بدراسات مكثفة لتجارب دول ناجحة في الخصوصية من أجل الاستفادة من تجاربها ومعرفة كيف يتم إنجاز هذه السياسة في الجزائر.

الإحالات والمراجع:

- 1 عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء، دار النهضة العربية ، طبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، القاهرة - مصر، 1998، ص: 03.
- 2 ديسلر جاري، إدارة الموارد البشرية ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2003، ص: 322.
- 3 مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر القاهرة - مصر، 2012، ص: 15.
- 4 علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون ومزعون، عمان-الأردن، 2012، ص: 251.
- 5 نعيم نمر داوود، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار البداية ناشرون ومزعون، عمان-الأردن، 2012، ص: 117.
- 6 محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي- شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 131.
- 7 عدنان تابه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص: 91.
- 8 محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 135.
- 9 خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 58.
- 10 محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون ومزعون، عمان-الأردن، 2011، ص: 51.
- 11 نفس المرجع، ص: 53.
- 12 منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص: 62- 63.
- 13 محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 165.
- 14 عبد المعطي أرشيد وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ص: 74.
- 15 عبد الستار الصباح وآخرون، الإدارة المالية- أثر نظرية وحالات عملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 61- 62.
- 16 مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1999، ص: 116.
- 17 محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 67.
- 18 محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص: 222.
- 19 فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2018، ص: 78.
- 20 عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006، ص: 201.
- 21 هدى محمد الشرقطي، أثر الخصوصية على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص 27.
- 22 كسرى مسعود، خصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر- الواقع والأفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص: 2.
- 23 بوطالب قويدر، إشكالية الخصوصية- المفهوم، طرق التنفيذ وشروط النجاح، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 7- 8 أكتوبر، 2004 ص: 2.
- 24 شيما مبارك، إستراتيجية الخصوصية في المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والإنسانية، العدد 26 سبتمبر 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، ص: 430.
- 25 نفس المرجع، ص: 438.
- 26 أحمد ماهر، دليل المدير في التخصصية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، 2003، ص: 28.
- 27 محمد صبحي، التخصصية لمواجهة متطلبات البقاء وتحديد النمو، مجلة جامعة عين شمس، القاهرة- مصر، 1995، ص: 42.
- 28 المرسي سيد حجازي، التخصصية إعادة ترتيب دور الدول ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، دون ذكر سنة النشر، ص: 28.
- 29 علي حسين حسن، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصوصية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 1، 2012، جامعة بابل، العراق، ص: 6.

- ³⁰ رياض دهال، حسن الحاج، طرق الخصوصية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص:7.
- ³¹ منير إبراهيم هندي، إخصخصة خلاصة التجارب العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- مصر، 1995، ص:136.
- ³² نفيسة حجاج، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2011- 2012، ص: 19.
- ³³ رياض دهال، حسن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص:15.
- ³⁴ علي هويدي، التخصيصية والدور الاجتماعي للمراجعة، مجلة البحوث التجارية، دورية عملية تصدر عن كلية التجارة، جامعة زقازيق، مصر، 2001، ص:51.
- ³⁵ نفس المرجع، ص- ص:53- 54.
- ³⁶ السيد أحمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 1993، ص:100.
- ³⁷ سامية عمار، آثار الخصوصية على حجم العمالة وإنتاجيتها في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، 26- 27 مارس 1997، ص: 22.
- ³⁸ موسى سعداوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 50.
- ³⁹ حنان عمراني، خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 105.
- ⁴⁰ كسرى مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 98.
- ⁴¹ محمد زرقون، تقييم فعالية أسلوب العرض العمومي في خصوصية القطاع العام، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2013، ص: 109.